الرقابة القضائية الدستورية على السياسات المناخية من حماية البيئة الى حماية الحق في الحياة

المدرس الدكتور: حسام احمد عبدالله
جامعة تكريت/ كلية القانون

Constitutional Judicial Oversight over Climate Policies: From the Protection of the Environment to the Safeguarding of the Right to Life

Lecturer, PhD: HUSAM AHMED ABDULLAH
Tikrit University/ College of law

المستخلص: تشهد السياسات المناخية في العصر المعاصر تحوّلًا نوعيًا في طبيعتها القانونية، إذ لم تعد تُعَدّ مجرد خيارات سياسية أو برامج حكومية تقديرية، بل أصبحت مجالًا خاضعًا لرقابة القضاء الدستوري، خاصة مع تصاعد المخاطر التي يفرضها التغير المناخي على الحقوق الأساسية للأفراد، وفي مقدمتها الحق في الحياة. ويعود هذا التحول إلى بروز ما يُعرف بالاتجاه الحقوقي في التقاضي المناخي، الذي يسعى إلى إعادة تكييف قضايا البيئة ضمن إطار حقوق الإنسان، بما يسمح للقضاء بالتدخل لضبط حدود السلطة التقديرية للإدارة في رسم وتنفيذ السياسات المناخية.

وتستهدف هذه الدراسة تحليل دور الرقابة القضائية الدستورية في حماية الحقوق الأساسية في مواجهة قصور أو تقاعس الدولة عن اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التغير المناخي، وذلك من خلال دراسة مقارنة لعدد من الأحكام القضائية الرائدة، وعلى رأسها قضية **Urgenda** في هولندا، وقضية **Neubauer** في ألمانيا، وقضية **Leghari** في باكستان. وتُبرز هذه الأحكام كيف انتقل القضاء من حماية البيئة بوصفها مصلحة عامة مجردة إلى اعتبارها شرطًا

لازمًا لضمان التمتع الفعلي بالحقوق الدستورية، وفي مقدمتها الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والحق في الحياة الخاصة والعائلية.

كما تتناول الدراسة الأساس القانوني الذي استندت إليه المحاكم في فرض التزامات إيجابية على الدولة، بما في ذلك مبدأ العناية الواجبة، ومبدأ الاحتياط، والالتزامات الناشئة عن حقوق الإنسان، فضلًا عن تحليل حدود هذه الرقابة ومدى توافقها مع مبدأ الفصل بين السلطات. وتخلص الدراسة إلى أن القضاء الدستوري بات يؤدي دورًا محوريًا في توجيه السياسات المناخية، من خلال فرض حد أدنى من الحماية الحقوقية لا يجوز للدولة النزول عنه، بما يعكس تطورًا جوهريًا في مفهوم المشروعية الدستورية في المجال البيئي.

الكلمات المفتاحية

الرقابة القضائية الدستورية، السياسات المناخية، التغير المناخي، الحق في الحياة، حقوق الإنسان، التقاضي المناخي، الالتزامات الإيجابية، مبدأ الاحتياط، المسؤولية البيئية، القضاء الدستوري.

Abstract: Contemporary climate policies have undergone a profound legal transformation, as they are no longer regarded merely as discretionary political choices or governmental programs, but have increasingly become subject to constitutional judicial review. This shift is largely driven by the escalating risks posed by climate change to fundamental human rights, foremost among them the right to life. It reflects the emergence of a rights-based approach to climate litigation, which seeks to reframe environmental disputes within the broader framework of human rights, thereby enabling courts to intervene in

defining the limits of administrative discretion in the formulation and implementation of climate policies.

This study aims to analyze the role of constitutional judicial review in protecting fundamental rights in the face of state inaction or insufficiency in addressing climate change. It does so through a comparative examination of leading judicial decisions, particularly the **Urgenda** case in the Netherlands, the **Neubauer** case in Germany, and the **Leghari** case in Pakistan. These landmark rulings demonstrate a significant shift from viewing environmental protection as a general public interest to recognizing it as a necessary condition for the effective enjoyment of constitutional rights, especially the right to life, bodily integrity, and private and family life.

The study further explores the legal foundations relied upon by courts to impose positive obligations on states, including the duty of care, the precautionary principle, and obligations derived from human rights law. It also examines the limits of such judicial intervention and its compatibility with the principle of separation of powers. The study concludes that constitutional courts have assumed a pivotal role in shaping climate policies by enforcing a minimum standard of rights protection that states cannot fall below, thereby reflecting a fundamental evolution in the concept of constitutional legality in the environmental field.

Keywords: Constitutional Judicial Review, Climate Policies, Climate Change, Right to Life, Human Rights, Climate Litigation, Positive Obligations, Precautionary Principle, Environmental Responsibility, Constitutional Courts.

المقدمة:لم يعد التغير المناخي مجرد مسألة بيئية ذات طابع فني أو علمي، بل أضحى أحد أبرز التحديات القانونية والدستورية التي تواجه الدول في العصر الحديث، نظرًا لآثاره العميقة والممتدة على حياة الأفراد واستقرار المجتمعات. فقد تجاوزت هذه الظاهرة حدودها التقليدية المرتبطة بحماية البيئة لتلامس جوهر الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة، الذي بات مهددًا بشكل مباشر وغير مسبوق نتيجة التدهور البيئي والتغيرات المناخية المتسارعة. ومن ثمّ، لم يعد ممكنًا النظر إلى السياسات المناخية بوصفها مجرد خيارات سياسية خاضعة للسلطة التقديرية للإدارة، بل أصبحت محل تقييم قانوني ودستوري يستدعي تدخل القضاء لضمان عدم الإخلال بالحد الأدنى من الحماية الحقوقية.

وفي هذا السياق، برزت الرقابة القضائية الدستورية كأداة حاسمة لإعادة التوازن بين مقتضيات العمل الحكومي ومتطلبات حماية الحقوق الأساسية، حيث أخذ القضاء في العديد من الأنظمة القانونية المتقدمة والناشئة على حد سواء يتجه نحو توسيع نطاق رقابته ليشمل السياسات العامة ذات الصلة بالمناخ، بعد أن كانت هذه المجالات تُعد تقليديًا من صميم الاختصاص السياسي الذي يصعب إخضاعه للرقابة القضائية. ويعكس هذا التحول تطورًا نوعيًا في فهم وظيفة القضاء الدستوري، الذي لم يعد يقتصر على إلغاء النصوص المخالفة للدستور، بل امتد ليشمل مراقبة مدى كفاية التدابير التي تتخذها الدولة في مواجهة المخاطر التي تهدد الحقوق الأساسية.

وقد أسهم هذا الاتجاه في بروز ما يُعرف بالتقاضي المناخي، الذي يُعد أحد أبرز مظاهر التفاعل بين القانون والواقع البيئي، حيث يلجأ الأفراد والمنظمات إلى القضاء للطعن في السياسات المناخية أو في تقاعس الدولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من آثار التغير

المناخي. ويتميّز هذا النوع من التقاضي بكونه لا يقتصر على حماية البيئة بوصفها مصلحة عامة مجردة، بل يتجاوز ذلك إلى ربط الأضرار البيئية بانتهاك حقوق دستورية محددة، الأمر الذي يمنح القضاء أساسًا أقوى للتدخل وفرض التزامات إيجابية على الدولة.

ومن خلال هذا التطور، بدأ القضاء الدستوري في إرساء معايير جديدة للمشروعية في المجال البيئي، تقوم على ضرورة اتخاذ الدولة تدابير فعالة ومناسبة لمواجهة المخاطر المناخية، بما يتناسب مع حجم التهديد الذي تشكله هذه الظاهرة على الحقوق الأساسية. كما أصبح من المقبول قانونًا مساءلة الدولة عن تقاعسها أو عدم كفاية سياساتها المناخية، إذا ما ثبت أن ذلك يؤدي إلى تعريض حياة الأفراد أو صحتهم أو ظروفهم المعيشية لخطر حقيقي.

وقد تجلّى هذا التحول بوضوح في عدد من الأحكام القضائية الرائدة التي شكّلت منعطفًا مهمًا في مسار الرقابة القضائية على السياسات المناخية، حيث لم يكتفِ القضاء فيها بتقرير وجود التزام عام بحماية البيئة، بل ذهب إلى أبعد من ذلك بربط هذا الالتزام بحقوق دستورية أساسية، وفرض على الدولة واجبات محددة لضمان حمايتها. ويعكس هذا الاتجاه إدراكًا متزايدًا بأن حماية البيئة لم تعد غاية مستقلة بذاتها، بل أصبحت وسيلة ضرورية لصون الكرامة الإنسانية وضمان التمتع الفعلي بالحقوق والحريات.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن الرقابة القضائية الدستورية على السياسات المناخية تمثل اليوم أحد أهم تجليات تطور الدولة القانونية، حيث لم يعد مبدأ المشروعية الدستورية يقتصر على مطابقة الأعمال الإدارية للقانون، بل امتد ليشمل تقييم مدى كفاية هذه الأعمال في حماية الحقوق الأساسية في مواجهة المخاطر المعاصرة. وهو ما يفتح المجال أمام إعادة تعريف العلاقة بين السلطة التنفيذية والقضاء، في إطار يوازن بين احترام الاختصاصات الدستورية لكل سلطة وبين ضرورة ضمان حماية فعالة للحقوق في ظل التحديات البيئية المتزايدة.

إشكالية الدراسة:

تثير الرقابة القضائية الدستورية على السياسات المناخية إشكالية تتعلق بمدى جواز تدخل القضاء في مجال يُعد تقليديًا ضمن السلطة التقديرية للإدارة، خاصة عند فرض التزامات إيجابية على الدولة في مواجهة التغير المناخي. وبينما ترى الحكومات هذه السياسات خيارًا سياسيًا واقتصاديًا، يتجه القضاء إلى تكييفها دستوريًا باعتبارها مرتبطة بحماية الحقوق الأساسية، وعلى رأسها الحق في الحياة، وعليه تتمثل الإشكالية في:

إلى أي مدى يمكن للقضاء الدستوري رقابة السياسات المناخية دون الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات، وبما يضمن حماية فعّالة للحقوق الأساسية؟

ويتفرع عنها بحث الأساس القانوني لهذه الرقابة، وحدودها، وإمكانية اعتبار تقاعس الدولة انتهاكًا دستوريًا، ومدى سلطة القضاء في فرض التزامات دون الحلول محل السلطة التنفيذية.

أسئلة الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل محوري يتمثل في مدى قدرة القضاء الدستوري على بسط رقابته على السياسات المناخية دون تجاوز حدود اختصاصه التقليدي، وبما يحقق التوازن بين احترام مبدأ الفصل بين السلطات وضمان حماية فعالة للحقوق الأساسية، وعلى رأسها الحق في الحياة. ويتفرع عن ذلك بحث الأساس القانوني الذي يستند إليه القضاء في التدخل في هذا المجال، وما إذا كان تقاعس الدولة أو ضعف سياساتها المناخية يمكن أن يُعدّ انتهاكًا دستوريًا يبرر هذا التدخل. كما تمتد التساؤلات إلى حدود هذه الرقابة، ومدى إمكانية فرض التزامات إيجابية على الدولة، ودور القضاء في توجيه السياسات العامة دون أن يتحول إلى بديل عن السلطة التنفيذية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ارتباطها بموضوع معاصر يمس جوهر العلاقة بين القانون والواقع البيئي، حيث لم يعد التغير المناخي مجرد تحدٍ بيئي، بل أصبح مسألة قانونية ودستورية تؤثر بشكل مباشر على حماية الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة. كما تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الدور المتنامي للقضاء الدستوري في مواجهة قصور السياسات المناخية، وبيان كيف يمكن للرقابة القضائية أن تشكّل أداة فعالة لضمان التزام الدولة بواجباتها في حماية الأفراد من المخاطر المناخية. وتظهر أهميتها كذلك في تحليل حدود هذا الدور القضائي، بما يسهم في تحقيق توازن دقيق بين مقتضيات حماية الحقوق واحترام مبدأ الفصل بين السلطات، وهو ما يجعلها ذات قيمة علمية وعملية في آنٍ واحد.

اهداف الدراسة ليست طويلة اجعلها شرح

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى خضوع السياسات المناخية لرقابة القضاء الدستوري، وتحليل الأساس القانوني الذي يبرر هذا التدخل في ضوء حماية الحقوق الأساسية، ولا سيما الحق في الحياة. كما تسعى إلى توضيح كيفية انتقال القضاء من حماية البيئة كمصلحة عامة إلى اعتبارها عنصرًا جوهريًا لضمان التمتع الفعلي بالحقوق الدستورية. وتركز كذلك على إبراز حدود الرقابة القضائية على السياسات المناخية، ومدى إمكانية فرض التزامات إيجابية على الدولة دون الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات، وصولًا إلى تقييم الدور الحقيقي للقضاء في توجيه العمل الحكومي في هذا المجال.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص الدستورية والمبادئ القانونية ذات الصلة بالرقابة القضائية على السياسات المناخية، مع دراسة الاتجاهات القضائية الحديثة في هذا المجال. كما تستند إلى المقارنة بين عدد من النماذج القضائية

البارزة، لبيان أوجه التشابه والاختلاف في كيفية تعامل القضاء مع قضايا التغير المناخي، ومدى تأثير ذلك على حماية الحقوق الأساسية. ويُدعَّم ذلك بالرجوع إلى الأدبيات القانونية والدراسات الحديثة ذات الصلة، بما يتيح تقديم معالجة علمية دقيقة ومتكاملة للموضوع.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: الأساس الدستوري للرقابة القضائية على السياسات المناخية:

تمهيد:

يتناول هذا التمهيد التحول من اعتبار قضايا المناخ مسألة بيئية بحتة إلى إدراجها ضمن نطاق الحقوق الدستورية، مع إبراز الاتجاه الحقوقي في التقاضي المناخي ودوره في تمكين القضاء من التدخل.

المطلب الأول: التكييف الدستوري للتغير المناخي وعلاقته بحقوق الإنسان:

بيان كيفية ربط التغير المناخي بالحقوق الأساسية، خاصة الحق في الحياة، وتفسير القضاء لهذا الارتباط كأساس قانوني للرقابة .

المطلب الثاني: الأساس القانوني لفرض الالتزامات الإيجابية على الدولة:

تحليل مبادئ مثل العناية الواجبة والاحتياط، ودورها في إلزام الدولة باتخاذ تدابير فعالة لمواجهة المخاطر المناخية .

المبحث الثاني: تطبيقات الرقابة القضائية على السياسات المناخية وحدودها:

تمهيد:

يعالج هذا التمهيد تطور الدور القضائي من الرقابة التقليدية إلى التدخل الفعلي في تقييم السياسات المناخية، من خلال نماذج قضائية مقارنة.

المطلب الأول: التطبيقات القضائية المقارنة في التقاضي المناخي:

دراسة أحكام Urgenda و Neubauer وLeghari، وبيان كيفية توظيف القضاء للحقوق الدستورية في فرض التزامات على الدولة .

المطلب الثاني: حدود الرقابة القضائية على السياسات المناخية:

مناقشة إشكالية الفصل بين السلطات، وحدود تدخل القضاء، ومدى مشروعية توجيه السياسات العامة من خلال الأحكام القضائية.

المبحث الأول

الأساس الدستوري للرقابة القضائية على السياسات المناخية

تمهيد:

شهد الفكر القانوني تحولًا ملحوظًا في معالجة قضايا التغير المناخي، إذ لم تعد مسألة بيئية بحتة، بل أضحت جزءًا من منظومة الحقوق الدستورية، مما أتاح للقضاء توسيع رقابته لتشمل السياسات المناخية بوصفها مؤثرة في الحقوق الأساسية، ويعكس ذلك انتقالًا نحو ويعكس ذلك انتقالًا نحو تدخل قضائي مبرر بحماية الحقوق الدستورية في مواجهة الإخفاقات الحكومية، ولا تقتصر الرقابة الدستورية على النموذج القضائي فحسب، بل قد تتخذ طابعًا سياسيًا في بعض النظم المقارنة، إلا أن هذه الدراسة تنصرف إلى تحليل الرقابة الدستورية ذات الطابع القضائي، بوصفها الأداة الأكثر فاعلية في حماية الحقوق الأساسية في المجال المناخي، وفي هذا الإطار، خلصت الدراسات الحديثة إلى أن الاتجاه نحو معالجة النزاعات المرتبطة بتغير المناخ

بوسائل قانونية يشهد تصاعدًا ملحوظًا، بما يستدعي تطوير حوار دستوري متقدم حول حقوق الإنسان([1]).

ويكشف هذا الطرح عن تحولٍ في طبيعة المنازعات المناخية، إذ لم تعد قضايا سياسية أو فنية فحسب، بل أضحت نزاعات قانونية تُعرض على القضاء، مما يعزز من مشروعية الرقابة القضائية الدستورية، خاصة مع تزايد إدراك أن التغير المناخي يُهدد الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة، وهو ما دفع القضاء إلى إعادة تقييم حدود تدخله، وقد عبّرت بعض الأحكام والدراسات عن هذا التوجه بوضوح، حيث اعتُبر أن التغير المناخي يمثل تهديدٍ حقيقي يتمثّل في تغيّرٍ مناخي خطِر، يترتّب عليه خطرٌ جسيم يتمثّل في أن تُواجَه الأجيال الحالية من المواطنين بفقدان الأرواح و/أو باضطراب الحياة الأسرية وعليه، ينطبق واجب العناية([2]).

وفي إطار تأصيل الرقابة القضائية على السياسات المناخية، يبرز مبدأ سيادة القانون كقاعدة مُلزمة تقتضي عدم الاكتفاء بالإقرار التشريعي، بل ضمان تنفيذه بآليات فعّالة، وعلى رأسها تدخل القضاء حيث اتجه جانب معتبر من الفقه إلى القول عندما تعتمد السلطة التشريعية قانونًا وطنيًا، فإن ذلك يُلزم السلطة القضائية بضمان إنفاذ الالتزامات الملزِمة قانونًا الناشئة بموجب ذلك القانون الوطني. كما يؤكّدون عمومًا ضرورة إخضاع سلوك السلطة التنفيذية، فيما يتصل بتشريعات تغيّر المناخ، للرقابة القضائية([3]).

([1]) See: Délton Winter de Carvalho and Rafaela Santos Martins da Rosa, "Climate Constitutionalism as a Foundation for Climate Litigation in Latin America," Journal of Human Rights Practice 16, no. 1 (2024): 71, https://doi.org/10.1093/jhuman/huad055. The authors observe: "The trend to address conflicts involving climate change by legal means is clearly on the rise, and the article argues that this calls for an evolving constitutional dialogue on human rights."

([2]) See: Ingrid Leijten, Human Rights v. Insufficient Climate Action: The Urgenda Case, Netherlands Quarterly of Human Rights, Vol. 37, No. 2, 2019, pp. 112–118, published by SAGE Publications, DOI: 10.1177/0924051919844375, original text: "it is appropriate to speak of a real threat of dangerous climate change, resulting in the serious risk that the current generations of citizens will be confronted with loss of life and/or a disruption of family life".

)[3](See: Margaretha Wewerinke-Singh and Sarah Mead (eds.), The Cambridge Handbook on Climate Litigation, Assistant Editor: Joe Udell, Cambridge University Press, Cambridge, 2025, p. 160, original text: "when the legislature has adopted a national law this mandates

وعليه، تُعدّ الرقابة القضائية في المجال المناخي التزامًا دستوريًا يهدف إلى حماية الحقوق وضمان احترام القانون، مع قدرة القضاء على فرض التزامات فعلية على الحكومات، حيث ورد

Climate Litigation in Latin America," Journal of Human Rights Practice 16, no. 1 (2024): 71, https://doi.org/10.1093/jhuman/huad055. The authors observe: "The trend to address conflicts involving climate change by legal means is clearly on the rise, and the article argues that this calls for an evolving constitutional dialogue on human rights."

([1]) See: Ingrid Leijten, Human Rights v. Insufficient Climate Action: The Urgenda Case, Netherlands Quarterly of Human Rights, Vol. 37, No. 2, 2019, pp. 112–118, published by SAGE Publications, DOI: 10.1177/0924051919844375, original text: "it is appropriate to speak of a real threat of dangerous climate change, resulting in the serious risk that the current generations of citizens will be confronted with loss of life and/or a disruption of family life".

)[1](See: Margaretha Wewerinke-Singh and Sarah Mead (eds.), The Cambridge Handbook on Climate Litigation, Assistant Editor: Joe Udell, Cambridge University Press, Cambridge, 2025, p. 160, original text: "when the legislature has adopted a national law this mandates the judiciary to ensure that the legally binding commitments made under that national law are given effect. They also generally emphasised the necessity of judicial review of executive conduct with respect to climate change legislation."

([1]) See: International IDEA, Let the Courts فيها لقد أظهرت هذه الأحكام الرائدة كيف يمكن للمحاكم أن تُجبر الحكومات على تعزيز السياسات المناخية الوطنية: ففي هولندا، من خلال إصدار أوامر بإجراء تخفيضات أعمق في الانبعاثات، وفي باكستان، من خلال إلزامها بتنفيذ سياسة مناخية قائمة لم تكن قد وُضِعت موضع التطبيق([1]).

ويُجسّد هذا النهج ذروة التطور في الرقابة القضائية، حيث لم يعد دور القضاء يقتصر على إلغاء القرارات المخالفة، بل امتد ليشمل توجيه السياسات العامة وإلزام الدولة باتخاذ تدابير أكثر فعالية، وهو ما يعكس تحولًا جوهريًا في مفهوم مبدأ سمو الدستور في المجال المناخي، ومع ذلك، لا يعني هذا التوسع أن القضاء يحل محل السلطة التنفيذية في رسم السياسات المناخية، وإنما يظل دوره مقتصرًا على الرقابة على مشروعية هذه السياسات ومدى توافقها مع الالتزامات الدستورية، دون التدخل في ملاءمتهاوعلى هذا الأساس يُقسم هذا المبحث الى مطلبين، المطلب

---

the judiciary to ensure that the legally binding commitments made under that national law are given effect. They also generally emphasised the necessity of judicial review of executive conduct with respect to climate change legislation."

)[1](See: International IDEA, Let the Courts Decide? The Potential and Limitations of Climate Litigation from a Democracy Perspective, 2025, p.21, available at: https://www.idea.int/sites/default/files/2025-10/let-the-courts-decide-climate-litigation.pdf, original text: "These pioneering rulings demonstrated how courts can compel governments to strengthen national climate policies: in the Netherlands, by ordering deeper emissions cuts, and in Pakistan, by requiring implementation of an existing climate policy that had not been put into practice."

الأول: التكييف الدستوري للتغير المناخي وعلاقته بحقوق الإنسان، والمطلب الثاني: الأساس القانوني لفرض الالتزامات الإيجابية على الدولة.

المطلب الأول

التكييف الدستوري للتغير المناخي وعلاقته بحقوق الإنسان

لم يعد التغير المناخي يُنظر إليه بوصفه ظاهرة طبيعية ذات أبعاد بيئية فقط، بل أصبح يُشكّل إطارًا قانونيًا جديدًا لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والحقوق الأساسية للأفراد. وقد دفع هذا التحول القضاء الدستوري إلى إعادة تكييف هذه الظاهرة ضمن المنظومة الحقوقية، بما يسمح بإخضاع السياسات المناخية لمعيار الرقابة على دستورية القوانين، ويقوم هذا التكييف على فكرة جوهرية مفادها أن الأضرار المناخية لم تعد أضرارًا بيئية مجردة، بل تمس بصورة مباشرة الحقوق الدستورية، وهو ما يبرر تدخل القضاء، وفي هذا السياق، برز اتجاه فقهي وقضائي يؤكد أن التغير المناخي لا يقتصر على كونه تهديدًا بيئيًا، بل يمتد ليؤثر على مقومات الحياة الأساسية للإنسان، حيث ورد فيه دفع ليغاري أن تغير المناخ يشكل تهديداً خطيراً للأمن المائي والغذائي والطاقي في باكستان، وبالتالي ينتهك الحقوق الأساسية المكفولة بموجب دستور باكستان لعام 1973، بما في ذلك الحق في الحياة (المادة 9)، والحق في كرامة الشخص وخصوصية المنزل (المادة 14)، والحق في الملكية (المادة 23)([1]).

ويكشف هذا الاقتباس عن الطبيعة الشمولية للأثر المناخي، إذ لا يهدد عنصرًا واحدًا من عناصر الحياة، بل يطال منظومة متكاملة من الحقوق المرتبطة بالبقاء الإنساني، الأمر الذي يدعم فكرة إدماج التغير المناخي ضمن نطاق الحقوق الدستورية كما أن هذا التهديد يتخذ طابعًا

([1]) See: Jacqueline Peel and Hari M. Osofsky, "A Rights Turn in Climate Change Litigation?", Transnational Environmental Law, Vol. 7, No. 1 (2018), pp. 37–67, Cambridge University Press, p. 52, DOI: 10.1017/S2047102517000292, original text: "Leghari submitted that climate change posed a serious threat to water, food, and energy security in Pakistan, and hence offended fundamental rights safeguarded under Pakistan's 1973 Constitution, including the right to life (Article 9), the right to dignity of person and privacy of home (Article 14), and the right to property (Article 23)."

أكثر خطورة عندما يُربط مباشرة بالحقوق الفردية، حيث لم يعد الأمر مقتصرًا على التأثير غير المباشر، بل أصبح التغير المناخي سببًا في المساس الفعلي بحقوق الإنسان، وهو ما ذهبت إليه الأدبيات القانونية حين قرّرت أنّ فقدانُ الأرواح أو اضطرابُ الحياة الأسرية([1]).

ويمثّل ذلك أحد أخطر مخرجات التغير المناخي، بما يفيد أن آثاره لا تقف عند الحدود البيئية، بل تمتد لتصيب جوهر الكيان الإنساني، سواء من حيث الحق في الحياة أو الاستقرار الأسري، الأمر الذي يبرّر تدخل القضاء الدستوري بوصفه الضامن لحماية هذه الحقوق، ومن جهة أخرى، ساهمت الدعاوى القضائية المناخية في تعزيز هذا التكييف الدستوري، من خلال إعادة صياغة النزاعات البيئية ضمن إطار حقوقي، حيث أشارت الدراسات إلى أنّ استخدام قانون حقوق الإنسان ووسائل الانتصاف لمعالجة المسائل المتصلة بتغيّر المناخ يواصل التزايد والتعقّد. وبينما كانت حقوق الإنسان في البداية توفّر أسسًا قوية لإقامة الدعاوى ضد الدول، فإن أحد المجالات التي يضطلع فيها التقاضي المناخي القائم على الحقوق بدورٍ مهم يتمثّل في الدعاوى المقامة ضد الشركات، ولا سيما في ضوء تطوّر معايير العناية الواجبة للشركات في مجال حقوق الإنسان([2]).

وهذا يدل على أن المتقاضين لم يعودوا يستندون إلى قواعد البيئة فقط، بل أصبحوا يؤسسون دعاواهم على الحقوق الأساسية، الأمر الذي يعزز من اختصاص القضاء الدستوري في النظر في هذه النزاعات بوصفها تمس الحقوق المكفولة دستوريًا وتخضع لمبدأ الرقابة دستورية

([1]) See: Ingrid Leijten, "Human Rights v. Insufficient Climate Action: The Urgenda Case", Netherlands Quarterly of Human Rights, Vol. 37, No. 2, 2019, pp. 112–118, SAGE Publications, DOI: 10.1177/0924051919844375, original text: "loss of life and/or a disruption of family life".

)[2](See: Joana Setzer and Catherine Higham, Global Trends in Climate Change Litigation: 2022 Snapshot, Policy Report, June 2022, p. 4, original text: "the use of human rights law and remedies to address concerns related to climate change continues to intensify and become more complex. While initially human rights offered strong grounds for cases against states, one area in which rights-based climate litigation is playing an important role is in litigation against companies, particularly in light of the development of standards for corporate human rights due diligence."

القوانين، كما لم يكن هذا الاتجاه بمنأى عن تطوّر دور القضاء، إذ أبدت المحاكم استعدادًا متزايدًا لتبنّي التكييف الحقوقي لقضايا التغير المناخي وإدماجها ضمن الإطار الدستوري، وهو ما عكسته الأدبيات القانونية بوضوح حين قرّرت بقولها يتزايد الجهد الرامي إلى تحديد التدخلات القانونية القادرة على إحداث أعلى أثر في الأنظمة التي تدفع تغيّر المناخ (الممارسة القانونية النظامية)، إلى جانب تبلور فهمٍ أوضح بأن التقاضي المؤثّر ينبغي أن يُمكّن المجتمعات (الممارسة القانونية الحركية) كما يوجد إدراك بأن للمحامين والقضاة دورًا يمكن أن يُسهم بصورة ذات معنى في العمل المناخي (الممارسة القانونية الواعية بالمناخ)([1]).

الأمر الذي يعكس تحوّلًا في الفكر القضائي من الحذر إلى الانخراط الفعّال في حماية حقوق الإنسان المتأثرة بالتغير المناخي، بما يكرّس التكييف الدستوري لهذه الظاهرة ويعزّز من فاعلية الرقابة القضائية في هذا المجال، ويُعزّز هذا التوجه أيضًا ما يُعرف بالتحول الحقوقي في التقاضي المناخي، ما قررته الدراسات بقولها يؤثر تغير المناخ تأثيرًا سلبيًا في الحقوق الفردية في الحياة، والغذاء، والمياه، والصرف الصحي، والصحة، وكذلك في الحقوق الجماعية في الأمن الغذائي، والتنمية، وتقرير المصير، والحفاظ على الثقافة، والمساواة، وعدم التمييز([2]).

وهو ما يفضي إلى أن التغير المناخي لم يعد مجرد مسألة بيئية، بل أصبح يمسّ الحقوق الدستورية، مما يقتضي تأطيره ضمن الشرعية الدستورية. وبناءً على ذلك، يُعدّ تدخل القضاء الدستوري مبررًا بوصفه وسيلة لحماية الحقوق الأساسية وضمان التزام السلطات العامة بواجباتها، لاسيما عند قصور السياسات المناخية أو غيابها، كما أن هذا التحول أسهم في

)[1](See: Joana Setzer and Catherine Higham, Global Trends in Climate Change Litigation: 2022 Snapshot, Policy Report, June 2022, p. 3, original text: "a growing effort to identify the legal interventions that can have the highest impact on the systems that drive climate change ('systemic lawyering'), together with a clearer understanding that impactful litigation should empower communities ('movement lawyering'). There is also a recognition that lawyers and judges have a role to meaningfully contribute to climate action ('climate conscious lawyering')."

)[2](See: Joana Setzer and Catherine Higham, Global Trends in Climate Change Litigation: 2022 Snapshot, Policy Report, June 2022, p. 35, original text: "climate change adversely affects the individual rights to life, food, water, sanitation and health, and collective rights to food security, development, self-determination, preservation of culture, equality and non-discrimination."

إعطاء القانون البيئي بُعدًا إنسانيًا واضحًا، وفي سياق التكييف الدستوري للتغير المناخي وعلاقته بحقوق الإنسان، اتجه القضاء المقارن إلى إعادة تأطير النزاعات المناخية ضمن إطار حقوقي–دستوري يربط بين التزامات الدولة بحماية البيئة وواجبها في صون الحقوق الأساسية، وهو ما تجلّى بوضوح في بعض السوابق القضائية الرائدة، حيث ورد فيها إن قضية أورجيندا أول قضية في أوروبا استُخدمت فيها حقوق الإنسان، والقانون الدولي، والبيانات العلمية لتحديد واجب العناية الواقع على عاتق الحكومة تجاه مواطنيها فيما يتصل بتنظيم تغيّر المناخ. أمّا قضية لغاري، المبنية على الأساس ذاته، فقد صدرت عن دولة نامية، وهو ما يحمل أهمية مماثلة من حيث العدالة المناخية. وتُضفي هذه القضايا بُعدًا إنسانيًا على القانون البيئي، إذ تنقل التقاضي إلى المستوى الدستوري، وتربط بين حقوق الإنسان والقانون البيئي وتغيّر المناخ على نحوٍ محدّد([1]).

الأمر الذي يؤكد أنّ التغير المناخي بات يُعالج بوصفه مسألة تمسّ جوهر الحقوق الدستورية، بما يبرّر تدخل القضاء لحمايتها ويعزّز من فاعلية الرقابة القضائية في مواجهة الإخلال بالالتزامات المناخية، وذهبت احدى الدراسات العربية للقول عندما نتحدث عن معالجة قضية تغير المناخ، يمكن تقسيم الجهود لتحقيق ذلك إلى جهود التخفيف وجهود التكيف، إذ ينصب تركيز المجتمع الدولي على التخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والاستثمار في جهود التكيف، ومع ذلك يمكن تحليل كل من هذه الجهود وتأطيرها على أنها قضية عدالة وحقوق الإنسان و تترجم جهود التخفيف والتكيف إلى

)[1](See: Maria Francesca Cavalcanti and Matthijs Jan Terstegge, "The Urgenda Case: The Dutch Path towards a New Climate Constitutionalism", DPCE Online, 2020/2, pp. 1371–1399, p. 1402, available at: https://www.dpceonline.it/index.php/dpceonline/article/download/966/940/1895, original text: "Urgenda was the first case in Europe in which human rights, international law and scientific data had been used to determine a government's duty of care towards its citizens with respect to climate change regulation. The Leghari case, built on the same foundation, came from a developing country, which is equally significant for climate justice. These cases give a human dimension to environmental law, bringing the litigation on a constitutional level and linking human rights with environmental law and climate change specifically."

قرارات سياسية صعبة من قبل الحكومات، ولكن بالنظر إلى الإمكانيات المتفاوتة، فإن مستوى الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية هو أكثر بكثير من البلدان المتقدمة([1]).

وهو ما يكشف عن الارتباط الوثيق بين السياسات المناخية ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان، ويُبرز التفاوت في الأعباء بين الدول المتقدمة والنامية.

المطلب الثاني

الأساس القانوني لفرض الالتزامات الإيجابية على الدولة

يُثير تطوّر الرقابة القضائية على السياسات المناخية إشكالية جوهرية تتعلّق بالأساس القانوني الذي يُجيز للقضاء فرض التزامات إيجابية على الدولة، بحيث لا يقتصر دورها على الامتناع عن انتهاك الحقوق، بل يمتد ليشمل اتخاذ تدابير فعّالة لضمان حمايتها. وقد ارتكز هذا التوجّه على التحوّل الذي شهده مفهوم الحقوق الأساسية، إذ لم يعد قائمًا على طابعه السلبي فحسب، بل أضحى يُحمِّل الدولة واجبات تدخّلية في مواجهة المخاطر المعاصرة، وفي مقدّمتها التغيّر المناخي. وفي هذا السياق، لم يعد التقاضي المناخي وسيلة تقليدية لفضّ النزاعات، بل غدا أداة استراتيجية لتفعيل حماية الحقوق وترسيخ الالتزامات القانونية، وهو ما يتعزّز بما ذهب إليه الدكتور خالد السيد حسن من أن للقطاع الخاص دور واضح وله تأثير كبير في تحسين الوضع البيئي والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في وقت تتسارع فيه التحديات البيئية. فهو محرك رئيسي للتحول نحو الاقتصاد الاخضر والاقتصاد الأكثر استدامة ومسؤولية بيئياً. وذلك من خلال تبني وتطبيق تكنولوجيا نظيفة وممارسات الإنتاج المستدامة والتزام

([1]) يُنظر: مصطفى سالم عبد، حوراء قاسم فانوس، العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون – جامعة بغداد، المجلد 37، العدد الخاص (بحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات العليا)، كانون الثاني 2023، ص 118.

الشركات بتقديم المنتجات والخدمات التي تسهم في تحسين البيئة، الأمر الذي يساعد المجتمعات المحلية والدولية في التكيف مع التحديات البيئية المتزايدة([1]).

بما يكشف أن حماية البيئة لم تعد مسؤولية سلبية، بل التزامًا إيجابيًا تشترك فيه الدولة والفاعلون الاقتصاديون، ولا سيما الشركات الصناعية الكبرى والجهات المساهمة في الانبعاثات الكربونية تحت رقابة القضاء لضمان تحقيقه، ويرتبط تنامي دور القضاء في المجال المناخي بتكريس الأساس القانوني لفرض الالتزامات الإيجابية على الدولة، إذ لم يعد يكتفي برقابة الامتناع عن انتهاك الحقوق، بل اتجه إلى فرض التزامات تدخّلية تقتضي اتخاذ تدابير فعّالة لحمايتها، وهو ما يتعزّز في ضوء الزيادة الملحوظة في القضايا المناخية وتنامي الاعتماد على الأطر الدستورية والحقوقية في هذا المجال، حيث تُبيّن إحدى الدراسات أن التقاضي المناخي القائم على حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية قولاً مفادهُ يتّبع التقاضي المناخي القائم على حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية حاليًا نمطًا مشتركًا، يتمثّل في أنّ الحق في بيئة سليمة، والالتزامات الناشئة بموجب القانون الدولي، واستخدام دعاوى الحماية الدستورية (الأمبارو)، تُعدّ الفرص القانونية الرئيسية التي يستند إليها المتقاضون في عرض مطالبهم([2]).

وهو ما يكشف عن تحوّل نوعي في طبيعة الأساس القانوني للتقاضي المناخي، من مجرد الاستناد إلى قواعد المسؤولية التقليدية إلى الاعتماد على منظومة حقوقية دستورية تُحمِّل الدولة التزامات إيجابية محدّدة، ويترتب على ذلك أن هذه الأدوات الدستورية، ولا سيما دعاوى الحماية (الأمبارو)، تمكّن القضاء من إلزام السلطات العامة باتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة آثار التغير المناخي، بما يكرّس انتقال الدولة من موقف الحياد أو الامتناع إلى موقع الفاعل الملزَم

([1]) يُنظر:الأستاذ الدكتور خالد السيد حسن، التغيرات المناخية العالمية وحقوق الإنسان، مكتبة جزيرة الورد الحديثة، الطبعة الأولى، فبراير 2024، ص 38.

([2]) See: Juan Auz, "Human Rights-Based Climate Litigation: A Latin American Cartography", Journal of Human Rights and the Environment, Vol. 13, No. 1, March 2022, pp. 114–136, p. 136, original text: "Human rights-based climate litigation in Latin America currently follows a common pattern in which the right to a healthy environment, obligations under international law and the usage of constitutional amparos are the main legal opportunities through which litigants advance their claims."

قانونًا بضمان حماية الحقوق الأساسية، وهو ما يعزّز من فعالية الرقابة القضائية ويؤسس لقاعدة قانونية مفادها أنّ حماية البيئة والمناخ تُعدّ التزامًا إيجابيًا يقع في صميم الوظيفة الدستورية للدولة، وفي إطار التأصيل الدستوري للالتزامات الإيجابية على الدولة في القانون الألماني، وبالاستناد إلى أحكام القانون الأساسي (Grundgesetz) واجتهادات Bundesverfassungsgericht، يتضح أن حماية الحقوق الأساسية لا تقتصر على بعدها الدفاعي، بل تمتد لتشمل التزامات إيجابية تُلزم الدولة بالتدخل لحمايتها، وهو ما أكده القضاء الدستوري صراحة بقوله "تنصّ المادة 2 الفقرة 2 الجملة 1 من القانون الأساسي على التزامٍ عامٍ يقع على عاتق الدولة بحماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية. ولا يقتصر هذا الحق الأساسي على كونه حقًا ذاتيًا دفاعيًا في مواجهة تدخلات الدولة، بل يشمل أيضًا واجب الدولة في أن تقف موقف الحماية والدعم إزاء المصالح القانونية المتمثّلة في الحياة والسلامة الجسدية وأن تصونها من التدخلات غير المشروعة الصادرة عن الغير"([1]).

الأمر الذي يؤسس بوضوح لفكرة أن الدولة مُلزمة دستوريًا باتخاذ تدابير إيجابية فعّالة لضمان حماية هذه الحقوق، بما يشكّل الأساس القانوني لامتداد هذه الالتزامات إلى المجال البيئي والمناخي، ويُبرز هذا الاقتباس أن الدولة لا تكتفي بعدم الإضرار، بل تُلزم باتخاذ إجراءات فعالة لمنع المخاطر، وهو ما يشكّل الأساس القانوني لتدخل القضاء في السياسات المناخية، وفي إطار تأصيل الأساس القانوني لفرض الالتزامات الإيجابية على الدولة في مجال التغير المناخي، تؤكد الأدبيات الدولية المعاصرة—ولا سيما ما ورد في دراسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المعنونة "فهم حقوق الإنسان وتغيّر المناخ" أن التزامات الدولة لم تعد تقتصر على الامتناع عن انتهاك الحقوق، بل تمتد لتشمل واجب التدخل الإيجابي لحمايتها من المخاطر الناشئة، حيث ورد فيها تقع على عاتق الدول التزامات باحترام وحماية

)[1](Siehe: Bundesverfassungsgericht, Beschluss des Ersten Senats vom 24. März 2021 – 1 BvR 2656/18 –, Klimaschutz-Beschluss, S. 63, original text: „Art. 2 Abs. 2 Satz 1 GG enthält eine allgemeine staatliche Schutzpflicht für das Leben und die körperliche Unversehrtheit. Das Grundrecht schützt nicht nur als subjektives Abwehrrecht gegen staatliche Eingriffe. Es schließt auch die staatliche Pflicht ein, sich schützend und fördernd vor die Rechtsgüter Leben und körperliche Unversehrtheit zu stellen und sie vor rechtswidrigen Eingriffen von Seiten anderer zu bewahren.“

وإعمال وتعزيز جميع حقوق الإنسان لكافة الأشخاص دون تمييز. ويُعدّ الإخفاق في اتخاذ تدابير إيجابية لمنع الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان نتيجة تغيّر المناخ، بما في ذلك الأضرار المتوقعة طويلة الأجل، إخلالًا بهذه الالتزامات([1]).

وهو ما يكشف بوضوح عن أن الامتناع عن اتخاذ التدابير الوقائية لا يُعد حيادًا قانونيًا، بل يُشكّل إخلالًا مباشرًا بالواجبات الدولية الملقاة على عاتق الدولة، ويترتب على ذلك أن القضاء، عند نظره في المنازعات المناخية، يستند إلى هذا الأساس لفرض التزامات محددة على السلطات العامة، تُلزمها باتخاذ إجراءات فعّالة ومسبقة للحد من الأضرار، بما يكرّس التحول من مفهوم الدولة السلبية إلى الدولة الضامنة لحقوق الإنسان في مواجهة التغيرات المناخية، كما أن تطبيق هذه المبادئ لم يبقَ نظريًا، بل تجسد في الأحكام القضائية، حيث كشفت بعض القضايا عن قصور واضح في السياسات المناخية، وقد كرّس القضاء ذلك صراحةً، إذ قررت المحكمة في حكمها الذي ورد فيه كان العمل المناخي للدولة قاصرًا، بما يُعرّض الحق في الحياة والحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية للخطر، سواء بالنسبة للأجيال الحالية أو المستقبلية، وذلك بالمخالفة للمادتين 2 و8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، واللتين يقابلهما المادتان 2 و7 من ميثاق الاتحاد الأوروبي. وفي تقدير المحكمة، كانت على عاتق هولندا التزامات إيجابية، تتمثّل في واجب عناية يقتضي اتخاذ تدابير وقائية([2]).

([1]) See: Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Understanding Human Rights and Climate Change, 2015, p. 2, original text: "States have an obligation to respect, protect, fulfil and promote all human rights for all persons without discrimination. Failure to take affirmative measures to prevent human rights harms caused by climate change, including foreseeable long-term harms, breaches this obligation."

([2]) See: Urgenda Foundation v. State of the Netherlands, *Case law review*, 4.2.1 Urgenda, original text: "In the court's view, state climate action was lacking, thus endangering the right to life and the right to respect for private and family life for both present and future generations, in breach of Articles 2 and 8 of the ECHR, which is mirrored in Articles 2 and 7 of the EU Charter. In the court's view, the Netherlands had positive obligations, namely a duty of care, to take protective measures."

ويُظهر هذا التوصيف أن التقاعس الحكومي يمكن أن يشكّل أساسًا لتدخل القضاء، خاصة إذا أدى إلى تهديد الحقوق الأساسية، وفي سياق متصل، أسهمت المبادئ العامة للقانون البيئي، وعلى رأسها مبدأ الاحتياط، في دعم هذا الاتجاه، حيث أصبح هذا المبدأ جزءًا من الأساس القانوني للالتزامات الإيجابية، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن مبدأ الحيطة قد أصبح سمةً شائعة في التقاضي المناخي الحديث، إذ غدا أحد أكثر المبادئ البيئية استشهادًا به كأساس قانوني في هذه القضايا([1]).

ويعكس هذا التطور إدماج الاعتبارات البيئية ضمن الإطار الدستوري، بما يعزز من قدرة القضاء على فرض التزامات وقائية على الدولة، ومن جهة أخرى فإن الأساس القانوني لفرض الالتزامات الإيجابية على الدولة في المجال المناخي، وتؤكد الأدبيات الدولية الحديثة—ولا سيما ما ورد في تقرير معهد غرانثام لبحوث تغيّر المناخ والبيئة المعنون "الاتجاهات العالمية في التقاضي بشأن تغيّر المناخ: لمحة عام 2024" أن التزامات الدولة لا تنحصر في الأطر الاتفاقية الحديثة، بل تمتد جذورها إلى قواعد راسخة في القانون الدولي، حيث جاء فيه تقع على عاتق الدول مجموعةٌ من الالتزامات بحماية المناخ، تستمد أساسها مباشرةً من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (لا سيما بموجب المواد 194 و207 و212)، وذلك بصرف النظر عن مآلات اتفاق باريس([2]).

وهو ما يكشف عن أن حماية المناخ لم تعد خيارًا سياسيًا أو التزامًا مرهونًا بالاتفاقيات الحديثة، بل أصبحت التزامًا قانونيًا قائمًا بذاته يستند إلى مصادر متعددة في القانون الدولي، ويترتب على ذلك أن هذه الالتزامات تُشكّل أساسًا قانونيًا واضحًا لفرض واجبات إيجابية على

([1]) See: Laurence-Anne Duvic-Paoli & Matteo Gervasi, "Harm to the Global Commons on Trial: The Role of the Prevention Principle in International Climate Adjudication", Review of European, Comparative & International Environmental Law, Vol. 32, No. 2, 2022, p. 3, original text: "that the 'precautionary principle has become a common feature in recent climate litigation, becoming one of the most common environmental principles cited as a legal ground in these cases."

([2]) See: Joana Setzer & Catherine Higham, Global Trends in Climate Change Litigation: 2024 Snapshot, Policy Report, June 2024, p. 16, original text: "States have a set of obligations to protect the climate deriving directly from UNCLOS (namely under Articles 194, 207 and 212) irrespective of the Paris Agreement outcomes."

الدولة، تُلزمها باتخاذ تدابير وقائية وتنظيمية فعّالة لحماية البيئة والمناخ، بما يفتح المجال أمام القضاء لمساءلة السلطات العامة عند الإخلال بهذه الالتزامات، ويعزّز من دور الرقابة القضائية في ضمان احترامها.

ويُستكمل هذا الاتجاه سنده في الاعتراف القضائي الصريح بأن التقاعس المناخي قد يشكل انتهاكًا مباشرًا للحقوق الأساسية، كما في بعض الأحكام المقارنة، حيث جاء فيها إنّ إخفاق السلطات الحكومية في باكستان في تنفيذ إطار السياسة الوطنية للمناخ على نحوٍ timely يُعدّ مساسًا بالحقوق الأساسية للمواطنين، والتي يتعيّن صونها وحمايتها([1]).

ويُجسّد هذا الطرح ذروة التطور القانوني، حيث لم يعد الإخلال بالسياسات المناخية مجرد قصور إداري، بل أصبح يُعد انتهاكًا دستوريًا يبرر تدخل القضاء وفرض التزامات إيجابية على الدولة، ولا يقتصر سند هذه الالتزامات على القضاء، بل يجد أساسه كذلك في الإطار الدولي، وعلى رأسه اتفاقية باريس، إذ تبنّت مبدأ أعلى طموح ممكن المادة (3/4) من الاتفاقية حددت لكل طرف معياراً من السلوك، لأجل تحقيق أعلى طموح ممكن أن يتحقق بطريقة تعكس المسؤولية المشتركة مما يبين معيار العناية اللازمة التي تتطلب من الحكومات العمل بشكل يتناسب مع المخاطر، مما تعرض هذه الالتزامات على كل دولة من دول الاعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لأجل الوصول الى الغرض النهائي للاتفاقية([2]).

وهو ما يؤكد أن الالتزامات المناخية لم تعد التزامات سياسية تقديرية، بل غدت التزامات قانونية ذات طابع إيجابي، تفرض على الدولة واجب اتخاذ تدابير تشريعية وتنفيذية فعّالة للحد من المخاطر المناخية. ويستند ذلك إلى معيار العناية الواجبة الذي يُعد أساسًا قانونيًا لمساءلة

([1]) See: Jacqueline Peel & Hari M. Osofsky, "A Rights Turn in Climate Change Litigation?", Transnational Environmental Law, Vol. 7, No. 1, 2018, pp. 37–67, p. 53, original text: "the failure of Pakistani governmental authorities to implement the national climate policy framework in a timely fashion 'offends the fundamental rights of the citizens which need to be safeguarded'."

([2]) يُنظر: سجى محمد الفاضلي، دعاء محمد محمود، الأساس القانوني الدولي للحد من التغير المناخي، مجلة الجامعة العراقية، جامعة النهرين – كلية الحقوق، العدد (59)، الجزء، 3، ص 85.

الدولة عند تقاعسها، بما يبرر تدخل القضاء لإلزامها بالوفاء بهذه الالتزامات حمايةً للحقوق الأساسية، وفي السياق العراقي، وإن لم يتبلور بعد تقاضٍ مناخي صريح، إلا أن القضاء اتجه إلى تكريس الحماية القضائية للبيئة بوصفها مرتبطة بالحقوق الأساسية، حيث اعتبرت محكمة التمييز الاتحادية أن التلوث البيئي الذي ينعكس سلبًا على صحة الإنسان يُعد ضررًا فاحشًا يستوجب الحماية القانونية، وهو ما يشكّل أساسًا يمكن البناء عليه لتوسيع الحماية القضائية لتشمل المخاطر المناخية([1]).

ولا يقتصر هذا الاتجاه على إقرار الحماية البيئية، بل يؤسس لالتزامات وقائية تُلزم السلطات باتخاذ تدابير استباقية. ويُستفاد منه أن القضاء العراقي، رغم عدم تناوله التغير المناخي صراحة، وضع أساسًا لإدماج الاعتبارات المناخية ضمن الحماية القضائية، بما يدعم تطوير رقابة أكثر شمولًا على السياسات العامة في إطار التوازن بين الحقوق ومتطلبات التنمية.

المبحث الثاني

تطبيقات الرقابة القضائية على السياسات المناخية وحدودها

تمهيد:

أفرز التطور المتسارع في التقاضي المناخي واقعًا قضائيًا جديدًا، لم يعد يقتصر على التنظير الفقهي، بل تجسّد في تطبيقات قضائية فعلية أسهمت في إعادة رسم حدود الرقابة القضائية على السياسات العامة. فقد انتقل القضاء من موقع المتلقي للنزاعات إلى موقع الفاعل المؤثر في توجيه السياسات المناخية، مستندًا في ذلك إلى تصاعد الاعتراف بارتباط هذه السياسات بالحقوق الأساسية، الأمر الذي أفضى إلى نشوء اتجاه قضائي عالمي يتسم بالتوسع والتأثير، وفي إطار بيان تطبيقات الرقابة القضائية على السياسات المناخية وحدودها، يتضح أن القضاء لم يعد يقتصر على مراجعة قرارات فردية معزولة، بل اتجه إلى بسط رقابته على

([1]) يُنظر: محكمةُ التمييز الاتحادية في العراق، قرارها رقم (4537/الهيئة الاستئنافية عقار/2023)، حكمٌ صادرٌ في 2024/2/28، ويَرِدُ فيه النصُّ الأصلي: "الضرر الفاحش والمتمثل بالتلوث الضوضائي والبيئي والذي ينعكس سلباً على صحة الإنسان الذي تسبب به الجار/ المدعى عليه نتيجة تعسفه في استعمال حقه في ملكه يجب إزالته."

السياسات العامة ذاتها، ولا سيما تلك المتعلقة بالتخفيف من آثار التغير المناخي أو التكيّف معها، الأمر الذي يعكس توسعًا ملحوظًا في نطاق التدخل القضائي، وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن نوعًا آخر من القضايا—يُوصَف أحيانًا بـ"التقاضي المناخي النظامي"—يستهدف الطعن في السياسات المناخية الشاملة للحكومة، سواء في مجال التخفيف أو التكيّف. ويركّز المتقاضون عادةً على التدابير السياسية الكبرى، مثل الهدف العام للحكومة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، أو الإخفاق في الاستثمار على النحو الملائم في التكيّف المناخي. وقد لاحظت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ أن "التقاضي المناخي النظامي قد أصبح اتجاهًا متزايدًا منذ أولى الانتصارات القضائية في قضية أورغندا في هولندا وقضية لغاري في باكستان في عام 2015([1]).

ويكشف ذلك عن أن الرقابة القضائية باتت تمتد إلى تقييم كفاية السياسات العامة ذاتها، ومع ذلك، فإن هذا التوسع لا يخلو من حدود، إذ يظل القضاء مقيدًا بعدم الحلول محل السلطة التنفيذية في رسم السياسات، وإنما يقتصر دوره على التحقق من مدى التزام هذه السياسات بالمعايير الدستورية والقانونية، وبخاصة ما يتعلق بحماية الحقوق الأساسية، وهو ما يحقق التوازن بين مقتضيات الفعالية القضائية واحترام مبدأ الفصل بين السلطات، كما أن هذا التوسع في الدور القضائي لم يقتصر على الكم، بل امتد إلى الكيف، حيث أصبح التقاضي المناخي وسيلة مركزية لإحداث تغييرات فعلية في السياسات العامة، وقد أكدت الأدبيات القانونية الحديثة ذلك بقولها لقد مثّل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين نقطة تحوّل في مشهد قانون تغيّر المناخ وحوكمته، حيث برز القضاء بوصفه فاعلًا رئيسيًا في العمل المناخي. وقد نشأ هذا

([1]) See: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Let the Courts Decide? The Potential and Limitations of Climate Litigation from a Democracy Perspective, 2025, p. 121, original text: "Another type of case—sometimes described as 'systemic climate litigation'—challenges a government's overall climate policies on mitigation or adaptation. Litigants typically focus on major policy measures, such as a government's overall target for reducing GHG emissions, or failures to properly invest in climate adaptation. The IPCC (2022: 1376) has observed that systemic climate litigation 'has been a growing trend since the first court victories in the Urgenda case in the Netherlands and the Leghari case in Pakistan in 2015'."

المسار القانوني من حالة سخط عميقة—إن لم تكن إحباطًا صريحًا—إزاء البطء الذي تتعامل به السلطتان التنفيذية والتشريعية مع قضايا تغيّر المناخ. وفي هذا السياق، شهدت هذه الجبهة القانونية أكثر من ألف دعوى جديدة منذ اعتماد اتفاق باريس. ولا يُمثّل هذا التصاعد مجرد زيادة في عدد الدعاوى فحسب، بل يُجسّد حركةً استراتيجيةً متكاملة([1]).

ويعكس هذا الطرح تحول القضاء إلى أداة فاعلة في تحقيق الأهداف المناخية، بما يتجاوز الوظيفة التقليدية للفصل في النزاعات، ليصبح عنصرًا مؤثرًا في رسم السياسات، وعلى هذا الأساس يُقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول: التطبيقات القضائية المقارنة في التقاضي المناخي، والمطلب الثاني: حدود الرقابة القضائية على السياسات المناخية.

المطلب الأول

التطبيقات القضائية المقارنة في التقاضي المناخي

يشهد التقاضي المناخي على الصعيد المقارن تحوّلًا نوعيًا في دور القضاء، إذ لم يعد مجرد جهة رقابية سلبية، بل أصبح فاعلًا دستوريًا يسهم في توجيه السياسات العامة، لا سيما حينما تتصل هذه السياسات بحقوق الإنسان الأساسية. وقد انعكس ذلك بوضوح في اتجاه المحاكم إلى توظيف الخطاب الحقوقي والدستوري كأداة لتقييم مدى كفاية التدابير المناخية الحكومية، وقد ذهب الدكتور فيصل العلاطي في دراسته للقول ظهر التقاضي المناخي كوسيلة هامة لإلزام الدولة باتخاذ تدابير قانونية لمواجهة التغيرات المناخية، وقد استندت دعاوى المناخ إلى مبدأ

)[1](See: The Cambridge Handbook on Climate Litigation, eds. Margaretha Wewerinke-Singh & Sarah Mead, Cambridge University Press, 2025, p. 1, original text: "The second decade of the twenty-first century marked a turning point in the landscape of climate change law and governance, with the judiciary rising to prominence in climate action. Born from profound dissatisfaction – if not outright frustration – with the sluggish pace at which the executive and legislative branches of governments are addressing climate change, this legal frontier has seen more than a thousand new filings since the adoption of the Paris Agreement. This surge represents more than just a rise in litigation: it is a strategic movement."

دستوري هام، وهو حق الإنسان في الصحة، وحقه في المناخ المستقر، كما كان لقضية المناخ منهج آخر فهي قضية مشتركة بين الأجيال الحالية والمستقبلية([1]).

حيث يتجه القضاء إلى توظيف الحقوق الدستورية لفرض التزامات مناخية على الدولة، بما يعكس تقاربًا في منهجية إلزام السلطات العامة ويعزز دوره في تحقيق العدالة المناخية، ويستفاد من ذلك بأن أصدرت المحكمة العليا الكولومبية قرارها بشأن إزالة الغابات والتزامات الدولة بشئون المناخ من خلال إجبار الدولة على اتخاذ المزيد من الإجراءات، وانتهت المحكمة إلى أن تدهور البيئة من شأنه أن يسبب ضررا جسيما للحياة والحقوق الأساسية وذهبت المحكمة في حكمها إلى أن الحق في الحياة والصحة والكرامة الإنسانية والحرية يرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة([2]).

وفي هذا السياق، يتجه القضاء المقارن إلى تكييف المنازعات المناخية ضمن إطار الحقوق الأساسية، مع تفعيلها عمليًا بدرجات متفاوتة بين وضع معايير عامة وتوجيهات تفصيلية للسلطة التنفيذية، حيث تؤكد الأدبيات قولًا مؤداه أسّست المحكمةُ الباكستانيةُ حكمَها على مزيجٍ من المعايير الدولية لتغيّر المناخ والمبادئ الدستورية الوطنية، بما يربط تغيّر المناخ ارتباطًا مباشرًا بحقوق الإنسان. ونتيجةً لذلك، طلبت المحكمة من الحكومة اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ الإطار. غير أنّ هذه المحكمة كانت أكثر تحديدًا من المحكمة الهولندية، إذ وضعت سبلًا وآلياتٍ محددة يتعيّن على السلطة التنفيذية الالتزام بها امتثالًا للحكم([3]).

([1]) يُنظر :فيصل محمد عبد الله محمد العلاطي، دعاوى المناخ الإدارية: دراسة مقارنة، مجلة مصر المعاصرة، العدد 549، يناير 2023، ص 336.

([2]) يُنظر :فيصل محمد عبد الله محمد العلاطي، دعاوى المناخ الإدارية: دراسة مقارنة، مجلة مصر المعاصرة، العدد 549، يناير 2023، ص 343-344.

([3]) See: Maria Francesca Cavalcanti & Matthijs Jan Terstegge, "The Urgenda Case: The Dutch Path towards a New Climate Constitutionalism", DPCE Online, 2020/2, pp. 1371–1399, p. 1402, available at: https://www.dpceonline.it/index.php/dpceonline/article/download/966/940/1895, original text: "the Pakistan court based its decision on a blend of international climate change norms and domestic constitutional principles, directly linking climate change to human rights. As a result the court requested the government to take specific actions to implement the

ويكشف ذلك عن تباين في مستوى التدخل القضائي بين التجارب المقارنة، حيث يتأثر القضاء المناخي بالسياق الدستوري لكل دولة، ويتراوح دوره بين وضع التزامات عامة وآليات تنفيذ دقيقة، بما يعزز طابعه المقارن مع توسّع الدعاوى المناخية، إذ تشير الدراسات إلى أن القضاء بات يشهد ازديادًا ملحوظًا في هذا النوع من المنازعات، حيث ورد في إحدى الدراسات قولًا مفادهُ يتزايد عدد قضايا التقاضي المناخي، كما أن العديد من الأحكام تصدر لصالح المدّعين الساعين إلى حماية البيئة والمناخ. ومع ذلك، فإن قدراً معقولاً من الحذر إزاء الآفاق المستقبلية يظلّ مبرَّراً، إذ توجد أيضاً قضايا كثيرة غير ناجحة، ومن المهم أخذ تأثير النزعة الاستخراجية و"فرط الرئاسوية" في الأنظمة القضائية في أمريكا اللاتينية بعين الاعتبار—فضلًا عن النزعة النخبوية في تأطير التقاضي المناخي—كما سلف بيانه. ويتعيّن استحضار هذه العوامل لموازنة أي تقييم متفائل لآفاق التقاضي المناخي في أمريكا اللاتينية([1]).

ويُظهر هذا الطرح أن التطبيقات القضائية المقارنة في التقاضي المناخي لا تتسم بالاتجاه الواحد، بل تخضع لعوامل بنيوية وسياسية تختلف من نظام قانوني إلى آخر، الأمر الذي يفسّر تباين نتائج الأحكام وفعاليتها. كما يكشف عن أن نجاح التقاضي المناخي يظل رهينًا بمدى استقلال القضاء وطبيعة النظام الدستوري، بما يفرض قراءة متوازنة تجمع بين الإمكانات المتاحة والقيود الواقعية التي تحكم هذا المسار، وفي إطار التطبيقات القضائية المقارنة في التقاضي المناخي، يتضح أن هذا التحول لم يبقَ في نطاق التنظير، بل تجسّد في ممارسات قضائية فعلية عبر أنظمة قانونية متعددة، حيث أصبحت المحاكم تضطلع بدورٍ تكميلي في

framework. But, this court was more specific than the Dutch court and set up specific ways in which the executive branch would have to comply with the ruling."

([1]) See: Juan Auz, "Human rights-based climate litigation: a Latin American cartography", Journal of Human Rights and the Environment, Vol. 13, No. 1, March 2022, pp. 114–136, pp. 135–136, original text: "the number of climate litigation cases is increasing and many of the verdicts are favouring plaintiffs that seek environmental and climate protection. However, a healthy dose of caution about future prospects is warranted, because there are also many unsuccessful cases, and it is important to factor in the influence of extractivism and the 'hyper-presidentialism' in Latin American judicial systems– as well as elitism in framing climate litigation– as argued above. These factors should be kept in mind in order to counterbalance an otherwise optimistic appraisal of prospects for climate litigation in Latin America."

مواجهة قصور السياسات العامة، وقد عبّرت الأدبيات عن ذلك بقولها أصبح التقاضي استراتيجيةً محوريةً في العمل المناخي، إذ يتصدّى لبطء وتيرة تطوير السياسات وضعف مستوى الطموح في الالتزامات المناخية داخل السلطتين التشريعية والتنفيذية([1]).

كما يبرز ذلك أن القضاء، في التجارب المقارنة، بات أداة فعّالة لسدّ الفجوة بين الالتزامات المناخية المعلنة والتنفيذ الفعلي لها، من خلال فرض رقابة على كفاية السياسات العامة، بما يعزز دوره في تحقيق الأهداف المناخية ضمن إطار دستوري وقانوني متوازن، من خلال استقراء التطبيقات القضائية المقارنة في التقاضي المناخي، يتضح أن هذا النوع من التقاضي لم يقتصر على تسوية النزاعات، بل أسهم في تطوير اجتهادات قضائية ذات أثرٍ إنشائي، عكست توسّع دور القضاء في توجيه العمل المناخي عبر نظم قانونية متعددة، حيث تشير الأدبيات إلى أن منذ عام 2015، أصبح التقاضي المناخي القائم على حقوق الإنسان قوةً متناميةً وبارزةً على نحو متزايد في حوكمة المناخ على الصعيدين الوطني والدولي. وقد انطلق هذا المسار بفعل الأحكام الريادية المبكرة في قضية لغاري ضد باكستان وقضية أورغندا ضد هولندا، حيث بدأ المتقاضون في مختلف أنحاء العالم يلجؤون إلى المحاكم لإلزام الحكومات باتخاذ إجراءات بشأن تغيّر المناخ، مستندين إلى الحقوق الأساسية والالتزامات الدستورية. وخلال العقد الذي تلا صدور هاتين القضيتين في عام 2015، شهد عدد هذه القضايا ونطاقها توسعًا كبيرًا، ممتدًا إلى ولايات قضائية جديدة، ومُنتجًا رصيدًا متناميًا من السوابق القضائية المؤثرة([2]).

([1]) See: The Cambridge Handbook on Climate Litigation, eds. Margaretha Wewerinke-Singh & Sarah Mead, Cambridge University Press, 2025, p. 498, original text: "litigation has become a pivotal strategy for climate action, addressing the sluggish pace of policy development and minimal ambition of climate commitments within the legislative and executive branches of government."

([2]) (See: Joana Setzer & Catherine Higham, Global Trends in Climate Change Litigation: 2025 Snapshot, Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment & Sabin Center for Climate Change Law, 2025, p. 48, original text: "Since 2015, rights-based climate litigation has become an increasingly prominent force in national and international climate governance. Sparked by early landmark decisions in Leghari v. Pakistan and Urgenda v. Netherlands, litigants across the globe started to turn to courts to compel governments to act on climate change, invoking fundamental rights and constitutional

وهو ما يكشف عن تحوّل القضاء إلى فاعلٍ رئيسي في تشكيل القواعد الحاكمة للمناخ، ويعكس ذلك بوضوح الدور الإنشائي للقضاء في هذا المجال، لا سيما في ظل غياب أو قصور التدخل التشريعي في بعض الحالات، حيث أصبح القضاء في التجارب المقارنة أداةً لسدّ الفراغ التنظيمي وتوجيه السياسات المناخية ضمن إطار دستوري وقانوني، وفي السياق ذاته، تؤكد التجارب المقارنة أن القضاء يلعب دورًا في تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار المناخي، حيث ورد أن هذه الدعاوى أسهمت في تعزيز المشاركة في صنع قرارات محددة تتعلق بالسياسات المناخية (انظر قضية لغاري ضد باكستان 2015 أو قضية الأجيال القادمة 2018). وعلى الرغم من أن التقاضي المناخي القائم على حقوق الإنسان قد طرح ادعاءات معيارية قوية، فإنه يواجه أيضًا حدودًا متميزة؛ إذ قد تكون المحاكم مقيّدة في طبيعة الجزاءات التي يمكنها الحكم بها، كما أن الإجراءات القضائية غالبًا ما تفتقر إلى آليات متابعة قد تتوافر في الأطر التنظيمية أو في إجراءات هيئات التظلّم([1]).

وهو ما يعكس إسهام القضاء في تعزيز الأبعاد الديمقراطية للسياسات المناخية، مع بقاء هذا الدور محكومًا بقيود مؤسسية.

وفي ضوء التطبيقات القضائية المقارنة في التقاضي المناخي، يتبيّن أن القضاء الدستوري لم يعد يقتصر على ممارسة رقابة تقليدية على مشروعية القرارات، بل تجاوز ذلك ليضطلع بدورٍ توجيهي فعلي في إعادة تشكيل السياسات العامة، ولا سيما في المجال المناخي، كما يتضح في القضية الألمانية Neubauer v. Germany، حيث تشير الأدبيات إلى قولٍ مؤداه أدّت قضية

obligations. In the decade since those two cases were decided in 2015, the number and scope of such cases have expanded significantly, reaching new jurisdictions and producing a growing body of influential jurisprudence."

)[1](See: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Let the Courts Decide? The Potential and Limitations of Climate Litigation from a Democracy Perspective, eds. Michele Poletto & Sharon Pia Hickey, 2025, p. 47, original text: "enhanced participation in specific climate policy decision making (see Leghari v Pakistan 2015 or Future Generations 2018). While rights-based climate litigation has advanced powerful normative claims, it also faces distinct limitations. Courts may be constrained in the remedies they can award, and judicial processes often lack follow-up mechanisms that may be found in regulatory or ombuds procedures."

نويباور (2021) إلى تحسيناتٍ تشريعية في ألمانيا، غير أنّ إمكاناتها الأوسع في إدماج الأصوات غير الممثَّلة تمثيلاً كافيًا في الخطاب الديمقراطي تظلّ أكثر صعوبةً في الإثبات([1]).

ويكشف ذلك عن قدرة القضاء على التأثير في السياسات العامة ودفع المشرّع إلى تعديلها وفق المعايير الدستورية، بما يعزز الالتزامات المناخية، مع بقاء هذا الدور محاطًا بقيود بنيوية تتصل بحدود الأدوات القضائية وطبيعة النظام الدستوري، وهو ما يعكس التوازن بين فعالية القضاء وحدوده، وأخيرًا، على المستوى المقارن، تمثّل التجربة الهولندية في قضية Urgenda v. Netherlands نموذجًا متقدمًا يجسّد انتقال القضاء من دورٍ رقابي تقليدي إلى فاعلٍ مؤثر في توجيه السياسات المناخية، حيث لم تكتفِ المحكمة بتقييم مشروعية السلوك الحكومي، بل انخرطت في تحديد مستوى الالتزامات الواجبة على الدولة في ضوء المعايير الدولية، وقد جاء في هذا السياق نظرت المحكمة في الاتفاقيات الدولية والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الهولندية حتى ذلك الحين، وخلصت إلى أن التزامًا بخفضٍ لا يقل عن 25% بحلول نهاية عام 2020 يتوافق مع واجب العناية الواقع على عاتق الدولة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد أُخفقت جميع الحجج المضادّة التي قدّمتها الحكومة في هذا الشأن، والمتعلقة بما يُعرف بـ"آثار الإزاحة"، والتدابير التكيفية المتخذة، وغياب رابطة السببية، وغير ذلك. وفيما يتعلّق بحالات عدم اليقين المرتبطة بتغيّر المناخ، رأت محكمة الاستئناف أن هذا تحديدًا هو ما يبرّر اتخاذ مزيدٍ من الإجراءات لا العكس. وانسجامًا مع ذلك، أشارت إلى أن مبدأ الحيطة قد جرى الاعتراف به من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ولا سيما في قضية تاتار ضد رومانيا لعام 2009([2]).

([1]) See: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Let the Courts Decide? The Potential and Limitations of Climate Litigation from a Democracy Perspective, eds. Michele Poletto & Sharon Pia Hickey, 2025, p. 47, original text: "the Neubauer case (2021) led to legislative improvements in Germany, its broader potential to integrate under-represented voices into democratic discourse is more difficult to establish."

([2]) See: Ingrid Leijten, "Human Rights v. Insufficient Climate Action: The Urgenda Case", Netherlands Quarterly of Human Rights, 2019, pp. 1–7, p. 4, original text: "the Court considered the international agreements and the actions of the Dutch government so far and

ويكشف هذا الحكم عن تحول في منهجية القضاء المقارن، إذ لم يعد عدم اليقين مبررًا لعدم التدخل، بل أساسًا لتشديد التزامات الدولة استنادًا إلى مبدأ الحيطة، مع توظيف حقوق الإنسان لإعادة ضبط السياسات المناخية، بما يعزز الدور الإلزامي للقضاء في توجيه العمل المناخي، وفي السياق العراقي، أكد القضاء أن الالتزام بحماية البيئة لا يقتصر على الترخيص الإداري، بل يمتد إلى ضرورة الامتثال المستمر لأحكام قانون حماية وتحسين البيئة، حيث أجازت محكمة التمييز الاتحادية إيقاف المشروع رغم حصوله على ترخيص، عند مخالفته للمتطلبات البيئية، بما يعكس الطبيعة الإلزامية للواجبات البيئية وإمكانية فرضها قضائيًا([1]).

وهو ما يمكن القياس عليه في المجال المناخي، حيث تقتضي مواجهة المخاطر المناخية فرض التزامات مستمرة تتجاوز مجرد الإطار الشكلي للتشريع.

المطلب الثاني

حدود الرقابة القضائية على السياسات المناخية

رغم التطور الملحوظ في دور القضاء في مجال التقاضي المناخي، إلا أن هذه الرقابة لا تمارس على إطلاقها، بل تخضع لجملة من الحدود القانونية والدستورية التي تفرضها طبيعة الوظيفة القضائية ذاتها، ولا سيما مبدأ الفصل بين السلطات ومتطلبات الشرعية الدستورية، ومن ثمّ، فإن تحليل حدود هذه الرقابة يقتضي الوقوف على التوازن الدقيق بين حماية الحقوق الأساسية واحترام المجال التقديري للسلطة التنفيذية، وفي سياق بيان حدود الرقابة القضائية على السياسات المناخية، يبرز اتجاه قضائي يسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين حماية الحقوق

concluded that a reduction obligation of at least 25% by end-2020 is in line with the State's duty of care under the ECHR. All counter-arguments put forward by the government in this regard, related to 'waterbed effects', the adaption measures taken, the lack of a causal link and so on, failed. Concerning the uncertainties related to climate change, the Court of Appeals held that this is exactly why more action can be required as opposed to less. In line with this, it pointed out that the precautionary principle has been recognised by the ECtHR, notably in the 2009 case of Taˆtar v. Romania."

([1]) يُنظر: محكمةُ التمييز الاتحادية في العراق، قرارها رقم (2513/الهيئة الاستئنافية عقار/2017)، حكمٌ صادرٌ في 2017/12/19، ويَردُ فيه النصُّ الأصلي: «منح إجازة تأسيس مشروع عمل ونفاذ هذه الإجازة لا يمنع من إيقاف العمل في ذات المشروع في حال ثبوت مخالفة صاحب المشروع لأحكام القانون والأنظمة المرعية وعدم الامتثال لتطبيق قانون حماية وتحسين البيئة النافذ.

الأساسية وعدم تجاوز الاختصاصات المقرّرة للسلطات السياسية، إذ تحرص المحاكم على عدم الانخراط في تفاصيل رسم السياسات العامة رغم رقابتها على مشروعيتها. وقد عبّرت إحدى الدراسات عن ذلك بقولها تُؤكِّد هذه الأحكام ضرورةَ أن تقوم الدول بوضع وتنفيذ استراتيجيات لخفض الانبعاثات مستندةً إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة ومبادئ العدالة بين الأجيال، مع امتداد المسؤوليات إلى جميع فروع الحكومة. ومع ذلك، حدَّدت المحكمة أيضًا حدودَ التدخّل القضائي في المجالات التي تُعدّ تقليديًا من اختصاص صنع القرار السياسي، وذلك رغم ما وُجِّه إلى هذا التوجّه من بعض الانتقادات([1]).

ويُظهر هذا التوجّه إدراك القضاء لحدود دوره في المجال المناخي، إذ يمتنع عن الحلول محل السلطتين التشريعية والتنفيذية، مكتفيًا برقابة مشروعية السياسات في ضوء المعايير الدستورية والدولية، تجسيدًا لمبدأ الفصل بين السلطات. غير أن هذا التقييد الذاتي قد يحدّ من فعالية الرقابة القضائية في مواجهة التحديات المناخية، بما يعكس التوتر بين فاعلية القضاء وحدوده الدستورية، وفي إطار تحليل اتجاهات القضاء المقارن في منازعات المناخ، يُلاحظ أنّ بعض المحاكم لم تعد تكتفي بدورٍ سلبي في الفصل بين الخصوم، بل اتجهت إلى توسيع نطاق نظرها لتشمل مسائل لم يثرها الأطراف صراحة، مستندةً إلى الاعتبارات الدستورية والبيئية ذات الصلة. وقد عكست الأدبيات هذا التوجّه بقولها أثار عددٌ من القضاة، من تلقاء أنفسهم، مسائلَ تتعلّق بعقائد الحقوق الدستورية، بما يولّد آثارًا ارتدادية محتملة على القضايا المستقبلية التي قد يعمد فيها القضاة إلى تحويل البيانات العلمية إلى لغة معيارية. وعلى سبيل المثال، دفعت قضية باراموس المحكمةَ الدستورية في كولومبيا إلى الانخراط في تقييم مدى أهمية هذه النظم البيئية

([1]) See: Joana Setzer & Catherine Higham, Global Trends in Climate Change Litigation: 2024 Snapshot, Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, June 2024, p. 45, original text: "These rulings emphasise the necessity for states to develop and execute emission reduction strategies informed by the best available science and principles of intergenerational equity, with responsibilities spanning all government branches. Nonetheless, the Court also delineated the limits of judicial interference in areas traditionally reserved for political decision-making. Although it was met with some criticism."

الجبلية عالية الارتفاع بوصفها مصارف للكربون، وذلك رغم أنّ المدّعين لم يركّزوا على هذه الجوانب بالقدر الذي ركّزوا فيه على خدمات بيئية أخرى مهمة([1]).

ويُبرز هذا الطرح بوضوح اتساع الدور القضائي في المجال المناخي، حيث لم يعد القضاء مقيّدًا فقط بحدود الطلبات المعروضة عليه، بل أصبح فاعلًا في تطوير المحتوى المعياري للنزاع من خلال إدماج المعطيات العلمية في التحليل القانوني، الأمر الذي يسهم في بناء اجتهادات قضائية أكثر تطورًا وتأثيرًا في حوكمة السياسات البيئية، وفي السياق ذاته، يؤكد الباحث بقوله ويُعزى ذلك، في جانبٍ منه، إلى أنّ القضاة يتفاوتون في درجات معرفتهم ببعض المبادئ الراسخة. وعلاوةً على ذلك، تميل المحاكم العليا في الإقليم إلى رفض الدعاوى القضائية على أسسٍ شكلية قبل أن تصل إلى مرحلة الفصل في الموضوع، بما يحول دون طرح مناقشات معمّقة بشأن مدلول المبادئ والمعايير البيئية. وإضافةً إلى ذلك، فعندما تبلغ القضايا مرحلة الموضوع، فإن الحجج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية القائمة على استغلال الموارد الطبيعية تكون لها، في نحو نصف الحالات، فرصةُ التغلّب على المصالح البيئية([2]).

ويعكس ذلك عن تعددية القيود التي تحكم الرقابة القضائية في المجال المناخي؛ إذ لا يقتصر الأمر على حدود قانونية مجردة، بل يمتد إلى معوقات عملية تحدّ من قدرة القضاء على

([1]) See: Juan Auz, "Human Rights-based Climate Litigation: A Latin American Cartography", Journal of Human Rights and the Environment, Vol. 13, No. 1, March 2022, pp. 114–136, p. 122, original text: "a number of judges have raised issues concerning constitutional rights doctrines motu proprio, generating possible ripple effects for future cases in which judges might translate scientific data into normative language. The Páramos case, for example, led the Constitutional Court of Colombia to engage in the assessment of the relevance of these high-altitude ecosystems as carbon sinks, even though the plaintiffs did not focus as much on these aspects as they had on other important ecosystem services."

)[2](See: Juan Auz, "Human Rights-based Climate Litigation: A Latin American Cartography", Journal of Human Rights and the Environment, Vol. 13, No. 1, March 2022, pp. 114–136, p. 129, original text: "arguably in part because judges have varying degrees of knowledge about some long-standing principles. Furthermore, High Courts in the region tend to dismiss judicial proceedings on formal grounds before the case can proceed to the merits stage, thus preventing in-depth arguments about the meaning of environmental principles and norms. Additionally, when cases do reach the merits stage, economic development arguments based on natural resource exploitation have about a fifty-fifty chance of trumping environmental interests."

إحداث أثر فعلي. فالتفاوت المعرفي بين القضاة قد يؤثر في عمق التحليل القضائي، كما أن القيود الإجرائية تحول دون الوصول إلى جوهر النزاع، في حين تفرض الاعتبارات الاقتصادية ضغطًا على مخرجات الأحكام القضائية، بما يؤدي في بعض الأحيان إلى إضعاف الحماية القضائية للبيئة، ويعكس في مجمله الطبيعة المركبة لحدود الرقابة القضائية على السياسات المناخية، وعلى صعيد تحديد نطاق تدخل القضاء في المجال المناخي، يبرز اتجاهٌ فقهي يؤكد أن الرقابة القضائية لا تمارس في فراغ، بل تُحاط بجملة من القيود المرتبطة بطبيعة المسألة المناخية ذاتها وبنية النظام الدستوري. وفي هذا السياق، ورد في الأدبيات قولًا مؤداه أن من ناحيةٍ أولى، تقتضي السياسات المناخية أخذَ عدة عناصر بعين الاعتبار، مثل الأضرار المعقّدة، والبيئة، والاقتصاد، والآثار على المجتمع، وهو ما يمكن إرجاعه إلى الطبيعة متعددة المراكز لتغيّر المناخ. ومن ناحيةٍ أخرى، فإن المحاكم مقيَّدة بتفسير القانون القائم. ومن أجل الامتثال لمبدأ الفصل بين السلطات، "يتعيّن ألّا تُسند إلى المحاكم مهامّ يُفترض على نحوٍ أدق أن تضطلع بها فروعٌ أخرى من السلطة([1]).

ويُستفاد من ذلك أن القضاء، رغم أهميته في فرض الالتزامات القانونية، لا يملك سلطة الانخراط في رسم الخيارات السياساتية المعقّدة التي تتطلب موازنات متعددة الأبعاد، إذ يظل دوره منحصراً في مراقبة مدى توافق هذه السياسات مع الإطار القانوني القائم. ويُعدّ هذا القيد تجسيدًا عمليًا لمبدأ الفصل بين السلطات، بما يمنع توسّع القضاء إلى حد الحلول محل السلطة التنفيذية أو التشريعية، ويؤكد في الوقت ذاته أن فعالية الرقابة القضائية في المجال المناخي

([1]) See: Ivano Alogna, Natalie K. Arnould & Alina Holzhausen, "The Role of Judges in Implementing Climate Policies: A Comparative Perspective on the Separation of Powers", in Implementing Climate Change Policy: Designing and Deploying Net Zero Carbon Governance, Cambridge University Press, 2024 (published online 22 November 2024), Chapter 17, p. 276, original text: "On the one hand, climate policies must take several elements into consideration such as complex harms, ecology, economy, and effects on society, which can be led back to the polycentric nature of climate change. On the other hand, courts are limited to interpreting existing law. In order to comply with the doctrine of the separation of powers, 'it is imperative that courts are not assigned with tasks that are more properly accomplished by other branches'."

تظل مرتبطة بحدودها الدستورية والوظيفية، وعلى مستوى تقييم فعالية القضاء في معالجة الإشكاليات المناخية، يبرز اتجاهٌ فقهي يرى أن التقاضي، رغم أهميته، لا يمكن اعتباره أداة مكتفية بذاتها لتحقيق التحول المطلوب في السياسات العامة. وفي هذا السياق، ورد في الأدبيات قولًا مفاده يُعدّ التقاضي أداةً، لكنه ليس الأداة لتحقيق السياسات المناخية المطلوبة والاستجابات السلوكية اللازمة. فالتقاضي له حدوده، ولا يمكنه أن يعمل بفعالية بمعزلٍ عن جهود التعبئة السياسية والاجتماعية الأخرى، بما في ذلك أعمال المناصرة السياساتية والحملات المجتمعية([1]).

ويكشف هذا الطرح عن طبيعة مركّبة لحدود الرقابة القضائية، إذ يظل القضاء عنصرًا ضمن منظومة أوسع من الفاعلين والآليات، دون أن يحتكر عملية صنع القرار أو توجيه السياسات المناخية. كما يؤكد أن تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال يظل مرهونًا بتكامل الأدوار بين القضاء والسلطات العامة والمجتمع، الأمر الذي يحدّ من فعالية الاعتماد على القضاء كوسيلة منفردة لإحداث التغيير المنشود.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الرقابة القضائية الدستورية على السياسات المناخية تمثّل أحد أبرز التحولات المعاصرة في وظيفة القضاء، حيث لم يعد دوره مقتصرًا على الرقابة الشكلية أو السلبية، بل امتد ليشمل حماية جوهر الحقوق الأساسية في مواجهة المخاطر المناخية المتصاعدة. وقد أظهر التحليل أن التغير المناخي لم يعد يُعدّ مسألة بيئية محضة، بل أصبح قضية دستورية تمسّ صميم الحقوق والحريات، وفي مقدمتها الحق في الحياة والسلامة الجسدية والعيش في بيئة سليمة.

([1]) See: Jacqueline Peel & Hari M. Osofsky, "Climate Change Litigation", Annual Review of Law and Social Science, Vol. 16, 2020, pp. 21–38, p. 34, original text: "litigation is a tool but not the tool to achieve needed climate policy and behavioral responses. Litigation has its limits and cannot work effectively in isolation from other political and social mobilization efforts, including policy advocacy work and social campaigns."

كما بيّنت الدراسة أن القضاء الدستوري، من خلال تبنّيه للاتجاه الحقوقي في التقاضي المناخي، أسهم في إعادة تكييف السياسات المناخية ضمن إطار مبدأ سمو الدستور، وربطها ارتباطًا وثيقًا بالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الأحكام القضائية المقارنة التي لم تكتفِ بتقرير الالتزامات العامة، بل ذهبت إلى فرض التزامات إيجابية محددة على الدولة، تلزمها باتخاذ تدابير فعّالة لمواجهة التغير المناخي.

وفي المقابل، أظهرت الدراسة أن هذا الدور القضائي، رغم أهميته، لا يمارس في فراغ، بل يخضع لقيود دستورية ووظيفية، وعلى رأسها مبدأ الفصل بين السلطات، الذي يفرض على القضاء عدم الحلول محل السلطة التنفيذية في رسم السياسات العامة، وإنما الاكتفاء برقابة مشروعيتها وكفايتها في حماية الحقوق الأساسية.

وبناءً على ذلك، يتضح أن الرقابة القضائية على السياسات المناخية تمثل توازنًا دقيقًا بين مقتضيات الفعالية القضائية وحدود الشرعية الدستورية، حيث يسهم القضاء في سدّ فجوات القصور التشريعي والتنفيذي، دون أن يتحول إلى فاعل سياسي بديل. وهو ما يعكس تطورًا نوعيًا في مفهوم الدولة القانونية، التي لم تعد تقف عند حدود الامتناع عن الانتهاك، بل أصبحت مُلزمة باتخاذ تدابير إيجابية لحماية الحقوق في مواجهة المخاطر المعاصرة، وفي مقدمتها التغير المناخي.

النتائج

1. أظهرت الدراسة أن التغير المناخي أصبح يُشكّل تهديدًا مباشرًا للحقوق الأساسية، مما يبرّر إخضاع السياسات المناخية للرقابة القضائية الدستورية .
2. تبيّن أن القضاء الدستوري اتجه نحو تبنّي مقاربة حقوقية في معالجة القضايا المناخية، من خلال ربطها بالحق في الحياة وسائر الحقوق الأساسية .

3. أكدت التطبيقات القضائية المقارنة أن القضاء لم يعد يقتصر على الرقابة السلبية، بل أصبح يفرض التزامات إيجابية على الدولة لمواجهة المخاطر المناخية .

4. كشفت الدراسة أن مبادئ مثل العناية الواجبة ومبدأ الاحتياط شكّلت أساسًا قانونيًا مهمًا لتدخل القضاء في هذا المجال .

5. بيّنت الدراسة أن التقاعس الحكومي في مواجهة التغير المناخي يمكن أن يُعدّ انتهاكًا دستوريًا يبرّر التدخل القضائي .

6. أظهرت المقارنة بين الأنظمة القضائية وجود تباين في مدى تدخل القضاء، تبعًا لطبيعة النظام الدستوري ومدى استقلال السلطة القضائية .

7. تبيّن أن القضاء يسهم في توجيه السياسات المناخية، لكنه لا يحل محل السلطة التنفيذية، بل يظل مقيدًا بمبدأ الفصل بين السلطات .

8. كشفت الدراسة عن وجود قيود عملية ومؤسسية تحدّ من فعالية الرقابة القضائية، مثل القيود الإجرائية والاعتبارات الاقتصادية .

9. أكدت الدراسة أن التقاضي المناخي أصبح أداة فعّالة لسدّ الفجوة بين الالتزامات المناخية المعلنة والتنفيذ الفعلي لها .

10. انتهت الدراسة إلى أن مفهوم المشروعية الدستورية يشهد تطورًا ليشمل تقييم كفاية السياسات العامة في حماية الحقوق،

وليس مجرد مطابقتها للنصوص القانونية.

التوصيات

1. ضرورة تعزيز الإطار الدستوري والتشريعي في العراق بما يكفل الاعتراف الصريح بالحق في بيئة سليمة، وربطه بالحقوق الأساسية، بما يسمح للقضاء بممارسة رقابة فعّالة على السياسات المناخية .

2. دعوة المشرّع العراقي إلى تبنّي قوانين مناخية متكاملة تتضمن التزامات واضحة وقابلة للتنفيذ، بما يقلل من حالات التقاعس التي تستدعي التدخل القضائي .

3. أهمية تمكين القضاء العراقي من الاستفادة من التجارب القضائية المقارنة في مجال التقاضي المناخي، من خلال التدريب القضائي والتعاون الدولي .

4. تعزيز دور المحكمة الاتحادية العليا في العراق في بسط رقابتها على السياسات العامة ذات الصلة بالمناخ، باعتبارها جهة ضامنة لحماية الحقوق الدستورية .

5. ضرورة تبنّي الدول العربية نهجًا تشريعيًا موحدًا نسبيًا في مجال حماية البيئة والمناخ، يستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان .

6. دعوة الأنظمة القضائية العربية إلى تطوير اجتهاداتها في مجال التقاضي المناخي، من خلال تبنّي المقاربة الحقوقية وربط القضايا البيئية بالحقوق الأساسية .

7. تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية في مجال مواجهة التغير المناخي، سواء على المستوى التشريعي أو القضائي، بما يسهم في توحيد الجهود وتحقيق فعالية أكبر .

8. ضرورة إدماج مبادئ القانون البيئي، ولا سيما مبدأ الاحتياط والعناية الواجبة، ضمن التشريعات الوطنية في العراق والدول العربية، مع العمل على مواءمة السياسات المناخية مع الالتزامات الدولية، ولا سيما الاتفاقيات البيئية، بما يعزز من فاعلية الحماية القانونية ويحدّ من النزاعات القضائية المستقبلية.

9. دعم دور المجتمع المدني في العراق والدول العربية في رفع الدعاوى المناخية، بما يعزز الرقابة المجتمعية على السياسات العامة .

10.التأكيد على أن مواجهة التغير المناخي لا يمكن أن تعتمد على القضاء وحده، بل تتطلب تكاملًا بين السلطات العامة، وتفعيل دور السياسات الحكومية، والتخطيط الاستراتيجي طويل الأمد .

11. تشجيع الجامعات ومراكز البحث في العراق والدول العربية على تطوير الدراسات القانونية المتخصصة في التقاضي المناخي، بما يسهم في بناء قاعدة علمية داعمة لصُنّاع القرار .

قائمة المصادر:

أولًا: الكتب:

الكتب العربية:

1- حسن، خالد السيد، التغيرات المناخية العالمية وحقوق الإنسان، مكتبة جزيرة الورد الحديثة، القاهرة، 2024.

الكتب الأجنبية:

1- Wewerinke-Singh, Margaretha & Mead, Sarah (eds.), The Cambridge Handbook on Climate Litigation,

Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 2025.

ثانيًا: الأبحاث والمقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة:

الأبحاث العربية:

1- العلاطي، فيصل محمد عبد الله محمد، "دعاوى المناخ الإدارية: دراسة مقارنة"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 549، يناير 2023.

2- سجى محمد الفاضلي، دعاء محمد محمود، الأساس القانوني الدولي للحد من التغير المناخي، مجلة الجامعة العراقية، جامعة النهرين – كلية الحقوق، العدد (59)، الجزء، 3، ص 85.

3- مصطفى سالم عبد، حوراء قاسم فانوس، العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون – جامعة بغداد، المجلد 37، العدد الخاص (بحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات العليا)، كانون الثاني 2023، ص 118.

الأبحاث الأجنبية:

-1 ‹Alogna, Ivano; Arnould, Natalie K.; Holzhausen, Alina ‹"The Role of Judges in Implementing Climate Policies: A Comparative Perspective on the Separation of Powers" ‹in: Implementing Climate Change Policy: Designing and Deploying Net Zero Carbon Governance ‹Cambridge University Press ‹Cambridge 2024.

-2 ‹Auz, Juan ‹"Human Rights-Based Climate Litigation: A Latin American Cartography" ‹Journal of Human Rights and the Environment ‹Vol. 13 ‹No. 1 ‹2022.

-3 ‹Cavalcanti, Maria Francesca & Terstegge, Matthijs Jan ‹"The Urgenda Case: The Dutch Path towards a New Climate Constitutionalism" ‹DPCE Online ‹Issue 2 ‹Italy ‹2020.

-4 ‹Carvalho, Délton Winter de & da Rosa, Rafaela Santos Martins ‹"Climate Constitutionalism as a Foundation for Climate Litigation in Latin America" ‹Journal of Human Rights Practice ‹Vol. 16 ‹No.1 ‹2024.

-5 ‹Duvic Paoli, Laurence Anne & Gervasi, Matteo ‹"Harm to the Global Commons on Trial: The Role of the Prevention Principle in International Climate Adjudication" ‹Review of European, Comparative & International Environmental Law ‹Vol. 32 ‹No. 2 ‹2022.

-6 ‹Leijten, Ingrid ‹"Human Rights v. Insufficient Climate Action: The Urgenda Case" ‹Netherlands Quarterly of Human Rights ‹Vol. 37 ‹No. 2 ‹SAGE Publications ‹2019.

-7 ‹Peel, Jacqueline & Osofsky, Hari M. ‹"A Rights Turn in Climate Change Litigation?" ‹Transnational Environmental Law ‹Vol. 7 ‹No. 1 ‹Cambridge University Press ‹2018.

-8 ‹Peel, Jacqueline & Osofsky, Hari M. ‹"Climate Change Litigation" ‹Annual Review of Law and Social Science ‹Vol. 16 ‹2020.

-9 ‹Setzer, Joana & Higham, Catherine ‹Global Trends in Climate Change Litigation: 2022 Snapshot ‹Policy Report ‹London ‹2022.

-10 ‹Setzer, Joana & Higham, Catherine ‹Global Trends in Climate Change Litigation: 2024 Snapshot ‹Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment ‹London ‹2024.

-11 ‹Setzer, Joana & Higham, Catherine ‹Global Trends in Climate Change Litigation: 2025 Snapshot ‹Grantham Research Institute & Sabin Center for Climate Change Law ‹London/New York ‹2025.

ثالثًا: الأحكام القضائية والتشريعات العربية:

1. محكمة التمييز الاتحادية في العراق، قرارها رقم (4537/الهيئة الاستئنافية عقار/2023)، صادر بتاريخ 28 شباط/فبراير 2024.

2. محكمة التمييز الاتحادية في العراق، قرارها رقم (2513/الهيئة الاستئنافية عقار/2017)، صادر بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2017.

رابعًا: الأحكام القضائية والتشريعات الأجنبية:

1- Bundesverfassungsgericht (German Federal Constitutional Court)، Beschluss des Ersten Senats vom 24. März 2021 – 1 BvR 2656/18 (Klimaschutz-Beschluss)، Germany، 2021.

2- Urgenda Foundation v. State of the Netherlands، Supreme Court of the Netherlands، Judgment، 20 December 2019.

خامسًا: التقارير الدولية والمواقع الإلكترونية:

1- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR)، Understanding Human Rights and Climate Change، Geneva، 2015.

2- Poletto, Michele & Hickey, Sharon Pia (eds.)، Let the Courts Decide? The Potential and Limitations of Climate Litigation from a Democracy Perspective، International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA)، Stockholm، 2025.

3- International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA)، Let the Courts Decide? The Potential and Limitations of Climate Litigation from a Democracy Perspective، 2025، Available at: https://www.idea.int/sites/default/files/2025-10/let-the-courts-decide-climate-litigation.pdf